

مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره

أ.د. سيف الدين ابراهيم تاج الدين

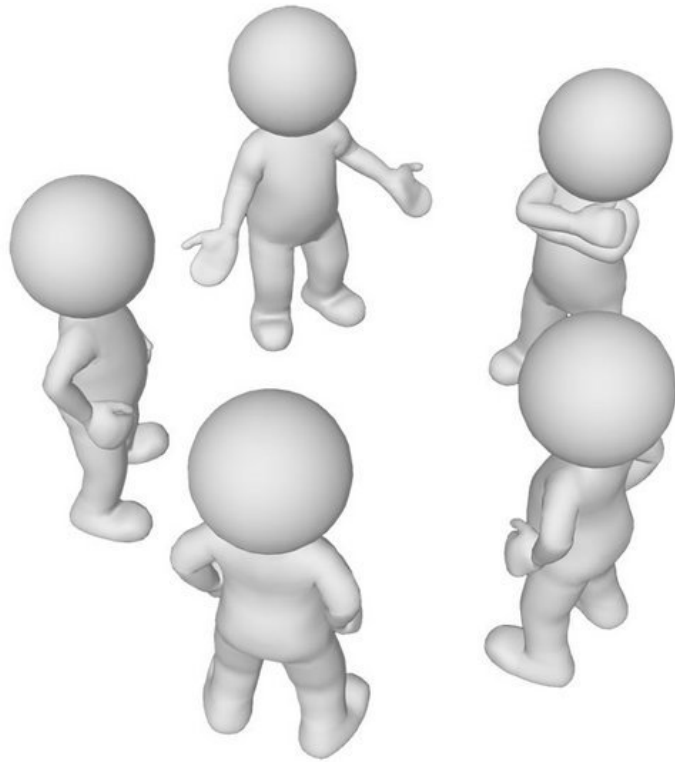
دورة تدريبية لمنسوبي مؤسسة العنود الخيرية - بالرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصول

1. علم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : منشأه، تعريفه، علاقته بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى
2. المبادرات الدولية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي
3. مجالات الاقتصاد الاجتماعي
4. الاوقاف: علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة
5. التعاونيات : علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة
6. الشركات الاربحية والمسؤولية الاجتماعية لشركات الربحية
7. تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي في العالم العربي (المغرب حالة دراسية (
8. أهمية الابتكار والريادة الاجتماعية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني



1) علم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : منشأه، تعريفه , علاقته بعلم الاقتصاد، والعلوم الأخرى



• يشتمل الفصل الأول على المباحث التالية :

- (1/1) المنشأ التنموي لعلم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- (2/1) تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE)
- (3/1) علاقة SSE بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى

1/1 المنشأ التنموي للاقتصاد الاجتماعي التضامني



- ترتبط الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفضت عن توافق دولي على أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال العقد الاول للألفية الثانية، ارتباطاً وثيقاً بتجربة التنمية الاقتصادية منذ منتصف القرن الماضي
- وحيث لا يسعنا تقديم عرض واف لتطور الفكر الاقتصادي التنموي خلال العقود الماضية، فسيتم تسليط الضوء على اتجاهين رئيسيين: (أ) الاتجاه الكلاسيكي (ب) الاتجاه الحديث
- ومن ثم، يتبين ارتباط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة

(أ) الاتجاه الكلاسيكي

- ترجع بداية اهتمام الدول الفقيرة/ النامية بقضايا التنمية الاقتصادية الى خمسينات وستينات القرن الماضي عقب تسارع حركات الاستقلال من الاستعمار الغربي لمعظم الدول الاسيوية/الافريقية ودول أمريكا اللاتينية.
- منذ البدء كان التحدي الأكبر للدول الفقيرة/ النامية هو اللاحق بركب التقدم الاقتصادي لتقليص الفارق التنموي الشاسع بينها وبين الدول المتقدمة، بمعنى رفع معدل التراكم الرأسمالي، واستهداف معدلات طموحة لنمو الناتج القومي الاجمالي.



(أ) الاتجاه الكلاسيكي



- من ثم، حظيت سياسة الانخراط في برامج التصنيع بالاهتمام الأكبر لدى كثير من الدول النامية في السبعينات والثمانينات، متمثلاً في تطوير القطاع الحديث، وبنيته السفلية وتنظيم الاسواق وتأسيس الشركات الكبرى والبنوك.
- لكن حصيلة ذلك الجهد التنموي لم تنعكس ايجاباً كما ينبغي على مطلب التوازن الاجتماعي حسبما تبين لكثير من الساسة والاقتصاديين والمراقبين بمختلف تخصصاتهم.
- إذ نتج عنها اتساع هوة التفاوت الطبقي والاقليمي، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، رغم قدرة بعض الدول النامية على تطوير قطاعاتها الحديثة وتحقيق معدلات نمو عالية احياناً

(ب) الاتجاهات التنموية الحديثة

- ذلك التقييم النقدي كان دافعاً قوياً منذ ثمانيات القرن الماضي لإعادة صياغة الفكر الاقتصادي التنموي بمنظور أخلاقي / انساني / اجتماعي / بيئي.
- ومع ذلك، يوجد اتجاهان رئيسان حول المنهجية التنموية:
- الاتجاه الليبرالي: liberalism يؤمن على عالمية القيم الانسانية ومبدأ العدالة وينظر للحقوق الفردية الثلاث: إعالة الذات، كرامة الذات، حرية الفرد، باعتبارها الركائز القيمة للتنمية.
- الاتجاه الجماعي: communitarianism يؤمن على دور التعاقد الجماعي وارتعانه بقيم وثقافات مختلفة بين الأمم.



(ج) نشوء الاقتصاد الاجتماعي

• مع رواج الاتجاهات التكنولوجية الحديثة، لعبت العوازل التالية دوراً أساسياً لنشوء الاقتصاد الاجتماعي / التضامني:

1. التوافق الدولي على الالتزام باستراتيجيات التنمية المستدامة من حيث الحفاظ على البيئة ومكافحة الفقر والاقصاء الاجتماعي - انطلاق قمة الأرض منذ 1992 وتكررها كل عشر سنوات.
2. ظهور بؤر العولمة الاقتصادية الرأسمالية وإندازاتها التكنولوجية المبكرة منذ مطلع التسعينات إثر الثورة المعلوماتية، وتكامل أسواق المال العالمية بفضل تطور شبكة الاتصالات
3. رواج سياسات التحرير الاقتصادي دولياً
4. تزايد العجز الحكومي للدول أمام تحديات الانفاق العام

(ج) نشوء الاقتصاد الاجتماعي

(5) تنامي سياسات التخصيص privatization

(6) تنحي الدور النظامي للدولة deregulation

- لم تعد إيرادات الموازنة العامة للدول - حتى المتقدمة منها - قادرة على دعم شبكات الامان الاجتماعي إزاء تنامي معدلات البطالة والفقر وتدهور موارد الطبقات الضعيفة مالياً و صحياً ومعرفياً، وتزايد عر ضتها للإقصاء الاجتماعي.
- هكذا نشأت الحاجة لتفعيل "راس المال الاجتماعي" للدول وإعطائه دوراً رائداً لحماية طبقات المجتمع المتضررة من غلواء التحرير الاقتصادي، وتنامي الخصخصة، وتدافع ضغوط العولمة، وتنحي الدور المالي والنظامي للدولة.

(2/1) تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني



- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني Social & Solidarity Economics (SSE) مظلة تضم تحت سقفها مختلف المؤسسات الاجتماعية الطوعية غير الهادفة للربح والعاملة في مجال انتاج السلع والخدمات والمعرفة (التعاونيات، التعااضديات، مؤسسات العمل الاجتماعية Social enterprises، و المؤسسات الخيرية المختلفة)، بهدف تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين افراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة الانتاجية النافعة لمجتمعهم.

(2/1) تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني



- سوف يأتي لاحقاً تعريف التعاونيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية social enterprises في الفصول القادمة لكن نحتاج هنا الى تعريف:
- التعاضديات : mutuals عبارة عن وحدات تجمعية مستقلة وطوعية، قائمة على أساس ديمقراطي (أي صوت واحد لكل واحد)، تختص بتقديم بعض الخدمات الأساسية لأعضائها غالباً في مجال الخدمات الصحية، تعمل بأسس اقتصادية، ويمكن أن تكون خاصة أو عامة .
- اتحاد التعاضديات الدولي يُعنى بتطوير هذا النشاط.

(3/1) علاقة SSE بعلم الاقتصاد والعلوم الأخرى



- العلوم الاجتماعية (أو الانسانية) مدارها النظر لمختلف الجوانب المؤثرة على حياة البشر: اقتصاد، ادارة، اجتماع، سياسة، فقه شرعي، قانون مدني، تربية، علم نفس اجتماعي، تاريخ، جغرافيا،... الخ
- يغلب على العلوم الاجتماعية التقارب والتداخل والتفاعل فيما بينها، و لذلك ليس مستغرباً أن ينتج "علم الاقتصاد الاجتماعي" عن مزوجة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع
- وطبيعة المنتج الراهن كما راينا هي الارتكاز على مكونات راس المال الاجتماعي لحل مشكلات اقتصادية يتعذر حلها بالطرق التقليدية المعهودة.

(أ) علاقة SSE بعلم الاقتصاد



• ان طالب الاقتصاد المبتدئ يدرك من أول محاضرة أن مدار هذا العلم هو "المشكلة الاقتصادية المركزية" المتمثلة في مفهوم "الندرة النسبية للموارد"، بمعنى أن الموارد الاقتصادية لها استخدامات بديلة تجعل صاحب القرار مضطراً للتضحية بها حال اختياره استخدامات معينة لها.

• صاحب القرار قد يكون فرداً مستهلكاً، منشأة إنتاجية، سلطة سياسية، منظمة مدنية، جمعية تعاونية ... الخ، لذا فإن عبارة "التخصيص الأمثل للموارد" لا تعدو عن كونها توجيهاً لها نحو استخدام يدر أكبر منفعة من وجهة نظر صاحب القرار

(ب) علاقة SSE بالعلوم الأخرى



- من أخص المزايا التي يختلف بها علم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن غيره من تطبيقات علم الاقتصاد أنه يرتبط بمجتمعات انسانية ذات عادات، وتقاليده، وتراث تاريخي متباين دينياً وثقافياً، رغم وجود قواسم مشتركة فيما بينها.
- لذا، تلعب العلوم الانسانية الأخرى (الفقه الشرعي، الفقه القانوني، السياسة، التاريخ، الجغرافيا الخ) دوراً فاعلاً في مجالات علم الاقتصاد الاجتماعي، وهذا ينعكس في ظاهرة تنوع المناهج والأدوات والنماذج المناسبة لتفعيل رؤوس الأموال الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع انساني

(3) مجالات الـ SSE



- يشتمل الفصل الثالث على المباحث التالية :
1/3 مجالات SSE في الولايات المتحدة الأمريكية
2/3 مجالات SSE في أوروبا والهند
3/3 مجالات SSE على المستوى الدولي

(1/3) مجالات SSE في الولايات المتحدة

- رغم ندرة البيانات الإحصائية التفصيلية حول المجالات الإنتاجية المتنوعة التي طرقتها مؤسسات قطاع الاقتصاد الاقتصادي والتضامني - غذائية، صحية، معرفية، تجارية، تمويل أصفر - لكن المؤشرات المتاحة تعكس توظيف الملايين من السكان في هذا القطاع بمجالاته المتنوعة.
- مثلاً، يبلغ عدد المنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 1.5 مليون منظمة، تمكنت عام 2018 من جذب \$427.71 بليون معظمها موجه نحو مجالات دور العبادة (29%)، المنح والخدمات الإنسانية (24%) مجالات التعليم (14%)، مجالات لصحة (9%)

(2/3) مجالات SSE في اوروبا والهند

- يبلغ عدد المنظمات الاقتصادية العاملة تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أوروبا حوال 2 مليون منظمة، وهي تمثل 10% من مجمل عدد الشركات الأوروبية تعمل في نطاق واسع من المجالات الانتاجية والخدمية.
- يبلغ عدد المنشآت الاجتماعية والتضامنية في المملكة المتحدة وحدها حوالي 62000 منشأة بها حوالي 800000 موظفاً.
- أكبر مؤسسة مختصة في تسويق السلع الغذائية بالهند AMUL وظفت حوالي 3.1 مليون منتج من مجموعات اجتماعية/ تضامنية تسمى مجموعات العون الذاتي self-help وبييراد بلغ حوالي \$2.5 مليون سنوياً.

(3/3) مجالات SSE على المستوى الدولي

- يوجد في الهند وحدها 2.2 مليون مجموعة "عون ذاتي" توظف 30 مليون عامل معظمهم من النساء
- بلغ عدد المستفيدين من الحماية الصحية والاجتماعية التي تقدمها جمعيات المنافع المتبادلة العالمية mutual benefit societies حوالي 170 مليوناً على المستوى العالمي
- تمكنت حركة "التجارة العادلة العالمية" Global Fair Trade التي تسعى لدمج صغار منتجي الدول الفقيرة في سوق صادرات السلع العالمي، من توظيف 1.2 مليون عامل وزارع بشهادة انتاج معتمدة وبقيمة مبيعات كلاية بلغت حوالي \$6.4 مليون.

(2) المبادرات الدولية لتعزيز SSE

- يشتمل الفصل الثاني على المباحث التالية :
 - 1/2 لماذا القطاع الثالث ؟
 - 2/2 مفهوم فشل السوق
 - 3/2 خصوصي الطريق الثالث للتنمية المستدامة
 - 2/4 مبادرات منظمة العمل الدولية ILO



(1/2) لماذا الطريق الثالث؟

- من المسلم به أن المجتمعات البشرية منذ القدم لم تخل من وسائل خيرية/ لاربية مثل مؤسسات الوقف والتعاونيات، تعنى بتوفير خدمات انسانية للطبقات المحتاجة والفقيرة أو تقديم منافع متبادلة لأفراد المجتمع في بعض المجالات.
- وقد درج الاقصاديون على تسمية هذا النوع من المؤسسات بالقطاع الثالث third sector أو الطريق الثالث third way تمييزاً له عن القطاعين الرسميين المعهودين:
- القطاع الحكومي/ العام Government / Public sector
- القطاع الخاص : Private sector

(1/2) لماذا الطريق الثالث؟



- لزمّن طويل ظلت النظرية الاقتصادية ومنذ عهد روادها الاوائل (آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جون ميلس وغيرهم) تعترف بقطاعين فقط:
- قطاع مسئول عن انتاج وتوزيع السلع والخدمات الخاصة بواسطة جهاز السوق الحر - أي القطاع الخاص
- قطاع مسئول عن انتاج وتوزيع السلع والخدمات العامة بواسطة الميزانية العامة للدولة - أي القطاع العام
- علماً أن التبرير الاقتصادي لدور القطاع العام يتأسس على مفهوم " فشل السوق " - market failure ماذا يعني؟

(2/2) مفهوم "فشل السوق"

- يتلخص هذا المفهوم في أن السلع/ الخدمات العامة لا يمكن إنتاجها عبر جهاز السوق في القطاع الخاص لأنها تعاني من مشكلة الانعكاسات الخارجية للمنافع externalities
- من أهم خصائص السلع/ الخدمات العامة أن الحاجة لها حاجة جماعية، وإنتاجها جماعي، واستهلاكها جماعي، ما يعني أن تحمل تكلفتها ينبغي أن يكون جماعياً كذلك (أمثلة)
- فذلك هو المبرر الاقتصادي لتفرد الدولة بتلبية حاجة المجتمع بواسطة فرض الضريبة وانفاقها إيراداتها على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات العامة.



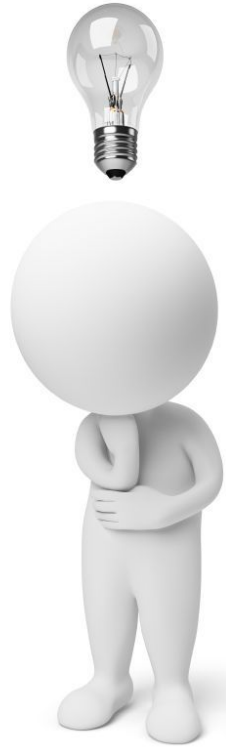
(2/2) مفهوم "فشل السوق"

- إن الحاجة الى "التوازن الاجتماعي" بمعنى محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي للطبقات الأقل حظاً، وتقليل الفوارق الطبقيّة والاقليمية داخل الدولة يجعل منه خدمة عامة معتبرة.
- لذا، لا تختلف النظرة الاقتصادية لهذه الحاجة الانسانية عن الحاجة لغيرها من الخدمات العامة الممهودة: الصحة العامة، الأمن العام، الدفاع، العدل، حماية البيئة
- لكن سلاح الميزانية العامة فقد الكثير من فعاليته بسبب الظروف الموضوعية سابقة الذكر، والآن يضاف اليها خصوصية هذه الخدمة وحاجتها الى الطريق الثالث.

(3/2) خصوصية الطريق الثالث للتنمية المستدامة

- هناك خاصية مشتركة بين مطلب حماية البيئة ومطلب الدفاع على التوازن الاجتماعي لسكان العالم، وقد بررت الربط بينهما في إطار مفهوم التنمية المستدامة منذ مطلع التسعينات (قمة الأرض 1992)
- ألا وهي حاجتهما الى مصادر تمويل مستدامة، والى كوادر بشرية قادرة على العمل من خلال مؤسسات طوعية / مدنية لاربحية/ لالحكومية وفقاً لضوابط سلوكية وأخلاقية معينة.
- لذلك، ظل الطريق الثالث هو المسار الأوفق للاقتصاد الاجتماعي والتضامني حسبما أدركته المنظمات الدولية

4/2 مبادرات منظمة العمل الدولية ILO



- جاء في موقع منظمة ILO أنها بادرت عام 1920 بوضع أول لجنة دولية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإنشاء "وحدة تعاونيات - ILO" بعد عام واحد من تأسيس هذه المنظمة كإحدى أذرع تنظيم الأمم المتحدة.
- وأن أول وثيقة دولية رسمية تشير إلى دور المنشآت الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي صدرت عنها عام 1922
- وأن التزام منظمة ILO بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مقرر في دستورها، وفي إصدارها "إعلان العدل الاجتماعي والعلامة المنصفة" عام 2008

(أ) مبادرة UNTFSSSE

- تم تكوين "وحدة مهام الأمم المتحدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ما بين الوكالات" UNTFSSSE بهدف رفع الوعي عن أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) في كافة دوائر المعرفة والسياسات الدولية.
- وذلك باعتبار أن SSE ينطوي على مساهمة واعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمنهجية متكاملة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً - يعني مراجعة جادة للفكر التنموي !
- والدافع الأساس للمنظمة الدولية من مراجعة الفكر التنموي هو التمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

(ب) مبادرة أكاديمية SSE

- حالياً، تقع وحدة UNTFSSSE تحت مظلة L0 وتعمل من خلال 19 وكالة، بالإضافة إلى عضوية منظمة OECD وعضوية 10 جمعيات في وضع مراقب.
- أتاحت منظمة L0 للممارسين وواضعي السياسات حول العالم فرصة اللقاء وتبادل الخبرات من خلال "أكاديمية-SSE" وذلك بهدف تنمية المهارات الفنية والإدارية اللازمة لتفعيل SSE وبلورة فهم أفضل له، محلياً وإقليمياً.
- عقدت أول أكاديمية-SSE عام 2010 في تيورين (إيطاليا) تلتها الأكاديميات في كل من مونتريال (كندا)، أغادير (المغرب)، كامبيناس (البرازيل)، وغيرها من الدول.

4) الاوقاف: علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة

- يشتمل الفصل الرابع على المباحث التالية
 - 1/4 الوقف في التراث الاسلامي
 - 2/4 تعريفه وأنواعه
 - 3/4 الأثر الاقتصادي/ التنموي للوقف
 - 4/4 دعائم التنمية المستدامة للمؤسسة الوقفية
 - 5/4 جمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية



(1/4) الوقف في التراث الاسلامي

- الوقف تراث اسلامي راسخ، سواء من جهة اصوله التشريعية الثابتة، أو من جهة مساهمته الرائدة عبر تاريخ الحضارة الاسلامية منذ عصر النبوة وحتى عصر الخلافة العثمانية.
- ✓ فهو من ناحية يجسد مفهوم الصدقة الجارية وفضائل البذل والبر وعمل الخير التي تحت عليها آيات القرآن الكريم واحاديث النبي صلى الله عليه وسلم
- ✓ ومن ناحية أخرى لم يكن الوقف مجرد قطاع ثالث كما في عالم اليوم بل مؤدياً لكثير من أعباء القطاع العام في إطار الدولة الحديثة من حيث مسؤولية الانفاق على السلع والخدمات العامة.

(2/4) تعريفه وانواعه



- الوقف (أو الحُبس): ثابت بالكتاب والسنة والقياس والاجماع ولو أن كتب المذاهب تتضمن تعريفات مختلفة للوقف من حيث الصياغة.
- لعل أقرب تعريف الى السنة النبوية أن: "الوقف يعني حبس الأصل وتسبيل المنفعة" وقد اختاره الحنابلة من قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن أرض أصابها من خبير قائلاً: " احبس أصلها وسبّل ثمرتها".
- من أهم شروطه امتناع الواقف عن التصرف فيه بيعاً ورهنًا و هبة و توريثًا كما ورد في نفس الحديث السابق

(2/4) تعريفه وانواعه



- السيرة النبوية غنية بنماذج الوقف المتنوعة، مثل قصة اليهودي "مخيريقي" الذي شهد أهد، وأوصى للنبي صلى الله عليه وسلم بسبع حوائط، جعلها النبي وقفاً للمسلمين.
- ومنها قصة "بئر رومة" في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد أوقفها عثمان بن عفان لأهل المدينة، ووقف أم المؤمنين صفية بنت ديب بن أخطب لشقيقها، وغير ذلك.
- لذا، تنوعت الأوقاف حسب مجالات خدماتها، كما تنوعت حسب تخصيص ريعها : وقف خيربي (عام)، وقف أهلي (ذري، خاص)، وقف مشترك.

(3/4) الأثر الاقتصادي/التموي للوقف

- أسهمت الأوقاف عبر التاريخ الاسلامي في بناء المدن، والمساجد، وتعبيد وإضاءة الطرق، وإنشاء دور العلم والمعاهد، وتأسيس المستشفيات، وتدريب الأطباء، وتوفير الغذاء لدعم الطبقات الفقيرة وأبناء السبيل، وغير ذلك.
- ليس مستغرباً، إذاً، أن ميزانية الدولة الاسلامية ونفقاتها العامة آنذاك لم تتجاوز نفقات الدفاع والشرطة والقضاء
- وأن دواوين الدولة - وهي نظائر الحقب الوزارية في الدولة الحديثة - لم تتضمن دواوين خاصة للتعليم والصحة والأشغال، والمنافع العامة الأخرى.

(3/4) الأثر الاقتصادي/التموي للوقف



- إذاً، لم يكن قطاع الأوقاف مجرد قطاع ثالث كما في عالم اليوم بل شريكاً مكماً للقطاع الحكومي في بناء الدولة الإسلامية وهيكلتها الانتاجية والخدمية المختلفة.
- وذلك يؤكد طبيعة العرف الاجتماعي التكافلي الذي ظل سائداً لعدة قرون في ظل الدولة الإسلامية، وقوة اعتماده على مبدأ الانفاق الطوعي في واقع سادت فيه روح البر والفضيلة.
- كما يبرر غياب الأداة الضريبية عن مالية الدولة الإسلامية في الفقه الاموروث رغم شيوع الضريبة في ظل الدولة الرومانية والدولة الفارسية قبل آلاف السنين.

(3/4) الأثر الاقتصادي/التموي للوقف

- لا شك أن ذلك الواقع المثالي لم يعد موجوداً في عالم اليوم مع سيادة العرف البديل الذي اختزل الاقتصاد الكلي للدولة في قطاعين فقط : (1) قطاع حكومي و(1) قطاع خاص
- وقد سبقت الإشارة الى اعتراف المنظمات الدولية بعجز الموازنات الحكومية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتأكيد الحاجة الى مراجعة الفكر التموي بإعطاء "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني = SSE" دوراً قيادياً.
- لكن يظل هذا الجهد قاصراً ما لم يصحبه الاعتراف بضرورة تنمية مبادئ البر والفضيلة التي تجعل SSE واقعاً مؤثراً.

4/4 دعائم التنمية المستدامة للمؤسسة الوقفية

- هناك ثلاثة دعائم أساس لضمان قدرة المؤسسة الوقفية على المساهمة الفاعلة في عملية التنمية المستدامة
- (1) أولاً: كونها مؤسسة مالية "أبدية" - أي ليس لها أجل معين (مثل شركة المساهمة العامة)، وبالفعل هناك أوقاف ناهزت مئات السنين في بعض الدول لعالم الاسلامي
- (2) ثانياً: استقلالها مالياً وادارياً عن تعاقب السلطات السياسية الحاكمة إلا تحت ظروف استثنائية
- (3) الأخذ بمبدأ الكفاءة الادارية في تشغيل الأموال والتعامل مع الأسواق وفقاً لمبادئ الجدوى الاقتصادية

4/4 دعائم التنمية المستدامة للمؤسسة الوقفية

- إذاً، لكي تتمكن المؤسسة الوقفية من أداء دورها المنشود في التنمية المستدامة ينبغي عليها الالتزام الصارم بمبدأ الكفاءة الادارية وضمان الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي تتبنى الانفاق عليها.
- رغم حاجة المؤسسة الوقفية الى سيادة روح البر والفضيلة في مرحلة تكوين راس المال، لكن دورها التنموي المستدام يقتضي الاعتماد على الكفاءة الادارية والجدوى الاقتصادية وعدم الركون لمصادر العطايا والهبات.



5/4) جمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية

- نذتم هذا الفصل بالمقارنة بين الوقف الشرعي وجمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية Charitable Community Benefit Society في النظام البريطاني، حيث يتمثل وجه الشبه بينهما في خاصيتين أساسيتين:
- أن وجمعية المنفعة الاجتماعية الخيرية تدار لمنفعة المجتمع عموماً لا منفعة الأعضاء كما في الجمعيات التعاونية والتعاضديات كما في الوقف الخيري
- أن قانون تأسيسها يتضمن - Asset Locker قانون حبس الأصل ب- معنى أن تسييلها يستوجب تحويل أصولها إلى عمل خير آخر وليس إلى حوذة ملاكها - كما في الوقف.

5) التعاونيات : علاقتها بالاقتصاد الاجتماعي والتنمية المستدامة

• يشتمل الفصل الخامس على المباحث التالية

1/5 منشأ التعاونيات

2/4 الأثر الاقتصادي/ التموي للتعاونيات

3/4 التعاونيات والتنمية المستدامة



(1/5) منشأ التعاونيات



- ظهر النموذج التعاوني في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كرد فعل لاثورة الصناعية ومؤسساتها الرأسمالية التي دأبت أول عهدها على تشغيل القوى العاملة من رجال ونساء وأطفال ساعات طويلة وبأجور زهيدة وبيئة عمل لا إنسانية بهدف تحقيق أكبر ربح.

- ورغم تعدد التجارب في مختلف أرجاء أوروبا لكن تا سيس جمعية روتشديل التعاونية Equitable Pioneers of Rochdale (EPR) Society عام 1844 يعتبر أول نموذج لجمعية تعاونية بشكلها الحديث

(1/5) منشأ التعاونيات

• لقي نموذج جمعية روتشديل استجابة واسعة في المجتمع البريطاني فدخلت التعاونيات خلال 1850 - 1855 مجال صناعات النسيج والأحذية والطواحين، فبلغ عدد التعاونيات في بريطانيا أكثر من 400 جمعية عام 1863

• أدى نجاح التجربة البريطانية الى انتشار التجربة التعاونية في سائر الدول الأوروبية : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، الدنمارك، النمسا، فنلندا، السويد، النرويج.

• تكونت الجمعية الدولية للتعاونيات ICA عام 1895 بهدف نشر القيم التعاونية وتقوية أواصر التعاونيات في العالم



(أ) تعريف الجمعية التعاونية

• التعريف المعتمد لدى CA و ILO : التعاونيات جمعيات مستقلة تتكون من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والادارة الديمقراطية.



• نشأت التعاونيات خصيصاً من أجل محاربة الاستغلال الرسمالي وتخفيف الفوارق الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد والاهتمام برعاية حاجيات المجتمعات المحلية معالجة الحساسيات العنصرية والتنوعية

(ب) مبادئ وقيم الحركة التعاونية

- وصفت الجمعية الدولية ICA عام 1995 مبادئ وقيم التعاونيات بما يمكن تلخيصه كالتالي :



- ✓ العضوية الطوعية، والمفتوحة
- ✓ ديمقراطية الإدارة بين الأعضاء
- ✓ المشاركة الاقتصادية للأعضاء
- ✓ الاستقلال الذاتي للأعضاء
- ✓ التدريب ونشر المعرفة للأعضاء
- ✓ التعاون ما بين التعاونيات
- ✓ الاهتمام بالمجتمع المحلي

(2/5) الأثر الاقتصادي/ الترموي للتعاونيات

- تهدف ICA إلى خلق شبكة عالمية للتعاونيات يتم من خلالها تبادل الخبرات، والمعلومات، والأبحاث، والتقارير، وأدلة العمل، وعقد المؤتمرات، وإصدار الدوريات والنشرات - مثل نشرة ICA News ودورية Review of International Cooperation

- بعد مائة عام من تأسيس ICA ازداد عدد أعضاء الجمعية الدولية من 194 عضواً عام 1895 إلى 355 مليون عضواً عام 1985 وهو يقارب الآن البليون عضواً في شتى المجالات: الزراعية، المصرفية، الطاقة، التأمين، السياحة، الإسكان، البناء، تجارة التجزئة، صيد الأسماك ... إلخ

(أ) تميز الجمعية التعاونية عن المنشأة الربحية

- تعمل الجمعيات التعاونية في نفس البيئة التنافسية التي تعمل فيه المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح
- ومن ثم، فهي تخضع لنفس التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنشآت الاقتصادية في سوق السلع والخدمات ما يتطلب توفر الكفاءة الإدارية والاقتصادية للتعاونيات.
- لكنها تتميز بمزايا تمنحها القدرة على التنافس الاقتصادي وفقاً لمبادئ وأهداف التعاون، مثل ميزة اقتصاد الحجم التي تضمن تقليل التكلفة وقوة المساومة في أسواق السلع والموارد والائتمان المصرفي.

(أ) تميز الجمعية التعاونية عن المنشأة الربحية

- أهم ما يميز التعاونيات عن المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح أنها تؤلف بين دوا فع اقتصادية متباينة وتضعها تحت مظلة واحدة في إطار متناسق من القيم التعاونية.
- وقد لخص ليدلو 1974 هذه الدوافع في ثلاثة مجموعات:
 1. دافع الملكية: يمثل مجتمعا مساهمين والمستثمرين في الشركات الكبيرة التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة
 2. دافع التحكم الإداري: تمثل المنشآت الاقتصادية الصغيرة التي تتصل فيها الملكية بسلطة التحكم الإداري
 3. دافع الانتفاع : ويمثله قطاع الأسر والمستهلكين من الخارج

(3/5) التعاونيات والتنمية المستدامة

- وعلى ذلك، تتميز التعاونيات بأنها تحدث تناغماً سلساً بين دوافع متباينة، فتؤلف بين دوافع الملكية ودوافع التحكم الإداري ودوافع الانتفاع الاستهلاكي تحت مظلة تعاونية واحدة، وهذا هو مصدر قوتها التنموية المستدامة
- ورغم العقبات الاقتصادية التي تواجه الحركة التعاونية لكنها تظل من أهم دعائم التنمية المستدامة في العالم من حيث تخفيف الفوارق الاجتماعية، ونشر القيم الانسانية العليا، وترقية روح المشاركة الديمقراطية (الشورى بمنظورها الاسلامي) لمقابلة احتياجات المجتمعات المحلية.

(6) الشركات الالربحية والمسئولية الاجتماعية للشركات الربحية

- يشتمل الفصل السادس على المباحث التالية
 - (1/6) منشأ مؤسسة الأعمال الاجتماعية SE
 - (2/6) تعريف SE
 - (3/6) الخصائص المميزة لـ SE
 - (4/6) دور SE في التنمية المستدامة



(1/6) منشأ مؤسسة الأعمال الاجتماعية

- مفهوم الشركة الالربجية أو مؤسسة الأعمال الاجتماعية: Social Enterprise ابتكار اقتصادي/ اجتماعي حديث يعزو البعض فكرته الأولى الى ورقة علمية صدرت عام 1978 للمفكر الاجتماعي البريطاني فرير سبريكلي Freer Spreckly ولو أنها لم تطبق الا بعد 20 عاماً.
- أنشأ سبريكلي مع آخرين أول مؤسسة أعمال اجتماعية في مارس 1997، فحظيت باعتراف رسمي وتشجيع كبير ليس فقط من قبل السلطات البريطانية بل على مستوى الاتحاد الاوربي والدول الغربية عموماً

(1/6) منشأ مؤسسة الأعمال الاجتماعية

- في هذا المنحى ينبغي التفرقة بين مؤسسة الأعمال الاجتماعية (أي اللاريدية) ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social responsibility (CSR) الهادفة للربح
- كثير من الشركات الهادفة للربح تحب أن يكون لنشاطها الاستثماري أثر اجتماعي حميد وربما تسهم في المشروعات ذات العائد الاجتماعي، لكن بهدف تعزيز التوجه الاستثماري نحو الربح - فالأثر الاجتماعي وسيلة وليس غاية.
- هذه هي نقطة الافتراق عن مؤسسة الأعمال الاجتماعية

(2/6) تعريف مؤسسة الأعمال الاجتماعية

- لا يوجد تعريف واحد لمؤسسة الأعمال الاجتماعية (اختصاراً = SE) وان كان هناك توافق دولي على أهم خصائصها التشغيلية في إطار الاقتصاد الاجتماعي التضامني، أو القطاع الثالث كما في النظام البريطاني.
- التعريف البريطاني: أنها مؤسسة أعمال ذات أغراض اجتماعية أساس يعاد استثمار فوائدها غالباً لذات الأغراض.
- وبتفصيل أكثر، هناك خصائص رئيسة لـ SE جعلتها مؤسسة أعمال لاندن الاجتماعية Social Enterprise London في ثلاث خائص كما يلي:

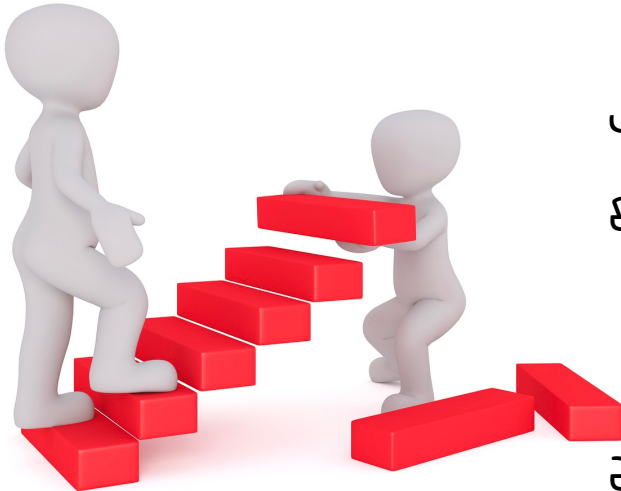
تعريف - SE تعريفات أخرى

- تحالف مؤسسات الاهتمام الاجتماعية (SEA الدولي):
- مؤسسة الأعمال الاجتماعية هي منظمة تستخدم طرق الإدارة الاقتصادية لكي تنجز رسالتها الاجتماعية والبيئية.

- تحالف مؤسسات الأعمال الماليزي:
- مؤسسات الأعمال الاجتماعية هي منظمات تم تكوينها لمواجهة المشكلات الاجتماعية، وتستخدم نماذج الإدارة لضمان استدامتها مالياً، فهي لا تهدف إلى العائد المالي فقط وإنما تهدف لتحقيق عوائد اجتماعية لمجتمع المنتفعين

(3/6) الخصائص المميزة لـ SE

- أنها تشتغل في مجال انتاج السلع والخدمات للأسواق وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية لتحقيق فوائد.
- أنها ذات أهداف اقتصادية صريحة (مثل: خلق فرص عمل، تقديم خدمات التدريب / التأهيل لغير المقتدرين، تقديم خدمات انسانية وبيئية معينة للمجتمع المحلي)، مع التزام أخلاقي تجاه المجتمع المحلي، ومسئولية أمام الأعضاء.
- أنها مؤسسات مستقلة، ملكياتها جماعية تقتضي مشاركة أصحاب المصلحة stakeholders في شأن التصرف في الفوائض التشغيلية سواء بإعادة التشغيل أو التوزيع.



(4/6) دورSE في التنمية المستدامة

- من الطبيعي أن تكون مؤسسات الأعمال الاجتماعية قابلة للاستدامة الذاتية حتى تتمكن من اداء دورها المنشود في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي.
- لذلك، توافقت التعريفات السابقة على ضرورة اختصاص مؤسسات الأعمال الاجتماعية بالقدرة المالية الذاتية و عدم اعتمادها على العطايا الخيرية أو دعم الدولة.
- وقد جرى العرف على اعتبار مؤسسات الأعمال الاجتماعية مؤسسات لا ربحية non-profit organizations رغم ضرورة تحقيقها فوائض مالية كافية لمواجهة التزاماتها

دور SES في التنمية المستدامة

- إذاً، التحدي الأكبر الذي تواجهه مؤسسات الأعمال الاجتماعية هو ضمان استدامة قدرتها على التوفيق بين الالتزام الاجتماعي والأخلاقي من ناحية والكفاءة الإدارية في ظل اقتصاد رأسمالي تنافسي من ناحية أخرى.
- وهو مصدر صعوبة حصول SES على التمويل الخارجي - تشاركها فيه المنشآت الاقتصادية الصغيرة عموماً.
- فما هي المبادرات الدولية التي تهدف الى خلق بيئة مالية وإدارية وقانونية ملائمة لعمل الـ SES جذباً الى جنب مع المؤسسات الرأسمالية الهادفة للربح؟

(أ) مبادرة المفوضية الأوروبية لـ SEs

- تبنت المفوضية الأوروبية "مبادرة الأعمال الاجتماعية" عام 2011
- بهدف رعاية مؤسسات الأعمال الاجتماعية من خلال ثلاثة مطالب أساسية:
- تيسير الوصول الى مصادر التمويل
- إبراز مكانة مؤسسات الأعمال الاجتماعية
- استغلال أمثل للبيئة القانونية
- عقدت المفوضية أول لقاء جامع عام 2014 بمدينة ستراسبورج لعرض منجزاتها والسماع لآراء المشاركين.



(ب) مبادرة إيميس EMES

- إيميس EMES : لشبكة علمية تأسست عام 2002 لإجراء الأبحاث النظرية والتجريبية عن مؤسسات الأعمال الاجتماعية ونظائرها المختلفة في العالم ودراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية داخل إطار القطاع الثالث.
- وتهدف إيميس بذلك الى الوصول الى تفهم أفضل لهذه المؤسسات من خلال الدراسات المقارنة لطريقة عملها والثقافات المحلية المميزة لها في مختلف المجتمعات، لترقية أدائها، وتشجيع حركة الابتكار في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



7) تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي في العالم العربي (المغرب حالة دراسية)



- يشتمل الفصل السابع على المباحث التالية
 - 1/7 طريق العالم العربي للاقتصاد الاجتماعي
 - 2/7 المغرب: حالة دراسية
 - 3/7 التحديات التنموية بالمغرب
 - 4/7 دور التعاونيات والتعاضديات

1/7) طريق العالم العربي للاقتصاد الاجتماعي

- العالم العربي من أكثر المجتمعات البشرية تأهيلاً لدمج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن برامج التنمية المستدامة، نظراً لما يتمتع به المجتمع العربي من نسيج اجتماعي متماسك وأواصر ا سرية مترابطة وفقاً لمبادئ التكافل والتراحم التي يدعو لها دين الاسلام
- لكن مشكلة العالم العربي بحسب ورشة العمل المنعقدة بتونس بتاريخ 12 مايو عام 2018، تتلخص في قصور البنيان التنظيمي اللازم لتفعيل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولذلك أوصت الورشة بسد هذه الثغرة.

(2/7) المملكة المغربية : حالة دراسية

- تمثل التجربة المغربية أنموذجاً عربياً رائداً من حيث تطوير الهيكل المؤسسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، وهي من أول ثلاثة دول استضافت أكاديمية منظمة العمل الدولي
- عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بأنه: "يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلية أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية وهي أنشطة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي".

(2/7) المملكة المغربية : حالة دراسية



- المملكة المغربية من أوائل الدول العربية التي عرفت نظام التعاونيات منذ اواسط القرن الماضي، و قد خصت له أخيراً وزارة تهتم بشئونه عام 2011 استجابة لتنامي النشاط التعاوني منذ مطلع هذا القرن.
- حدد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، 2015، القضايا التي استدعت تطوير منظمات الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب لمواجهة العديد من التحديات التنموية
- وهي تتلخص فيما يلي:

(3/7) التحديات التنموية بالمغرب



- عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي
- تدني النشاط الاقتصادي للسكان (السكان)
- التفاوت التنموي كبير بين الوسط الحضري والوسط القروي
- التفاوت الطبقي الكبير بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة
- غياب الحماية الاجتماعية وعدم انتظام علاقات العمل
- تفشي البطالة وظاهرة الاقصاء الاجتماعي.
- تدني مستويات التنمية البشرية - يدل المغرب المرتبة 127 من أصل 187 دولة من حيث مستوى التنمية البشرية

(3/7) التحديات التنموية بالمغرب

- ترتبط القضايا المذكور اعلاه بظاهرة التسارع المضطرد في نمو ساكنة المدن بالمغرب حيث ارتفع معدل المدن من 8% قبل 1955 الى 29.2% عام 1964 الى 51.3% عام 1994 الى 60.3% عام 2014 ومن المتوقع و صوله 67.3 % 2030 إذا لم يتم التحكم فيه.
- نتج عن ذلك تنامي معدلات البطالة أوساط الشباب، ضعف الطاقة الاستيعابية للعمل في المدن، اتساع الفوارق الاجتماعية بالمدن، وتلوث المياه، وتدهور البيئة والحياة البيولوجية البرية

(3/7) التحديات التنموية بالمغرب



- تنتج المغرب 1.5 مليون طن من النفايات سنوياً معظمها يذهب الى مطارح عشوائية ويتسبب في ظاهرة التلوث البيئي
- يعتبر المغرب من بين 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا الأكثر عرضة لندرة مياه الشرب
- وتتوجه خطة التنمية المستدامة 2030 الى تحويل المدينة المغربية الى مشروع مجتمعي مدمج / تشاركي/ ديمقراطي

(4/7) الأهداف التنموية للمغرب

- تقليص معدل الفقر في المجتمع المغربي
- تقليص التفاوت بين الوسط الحضري والوسط القروي
- تقليص الفوارق بين فئات المجتمع الغنية والفقيرة
- تحسين ظروف العمل وتقليل معدل البطالة
- دمج الطبقات الفقيرة وحل مشكلة الاقصاء
- تقليل معدل الهدر من مؤسسات التعليم
- الحد من اللامساواة وتحقيق التقارب بين الجنسين
- توفير وتحسين خدمة العناية الصحية



(5/7) دور التعاونيات والتعاضديات



- يتميز قطاع الاقتصاد الاجتماعي/ التضامني SSE في المغرب باعتداده الأكبر على التعاونيات والتعاضديات كما سبق تعريف كل منهما الفصلين الأول والسادس أعلاه
- التعاونيات هي الإطار التنظيمي الغالب لقطاع SSE بالمغرب، وقد بلغ أعضاء هذه الجمعيات في المغرب حوالي 15 مليوناً ثلثهم من النساء
- تهدف التعاونيات الى مساعدة النساء في الوسط القروي على وجه الخصوص، والشباب، والعجزة، والمعاقين، والأطفال ومختلف الشرائح التي تعاني من الهشاشة والاقصاء، منها مؤسسات التمويل الأصغر.

(5/7) دور التعاونيات والتعاضديات

- يستفيد النسيج التعاوني المغربي من المصادر التالية
- الدعم الحكومي، غالباً في شكل تجهيزات أساسية ومنح
- الدعم الدولي (عضوية IAC)
- "انخرافات" وتبرعات الأعضاء ومنح القطاع الخاص.
- لكن أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2005 الى ضآلة مساهمته في التنمية الاقتصادية جداً - لا تتجاوز 1.5% من الناتج القومي الاجمالي
- ويعزو المجلس هذا القصور لوجود "إكراهات" (عوائق) في قانون التعاونيات تحد من فعاليتها و لذلك أوصى بضرورة معالجتها قانونياً ومؤسسياً

(5/7) دور التعااونيات والتعاضديات

- أما التعااضديات فتتقسم الى تعااضديات صحية، وتعااضديات تأمينية - تعنى بتغطية مخاطر الفلاحة والخرف الصغيرة - وتعااضديات تكافلية، أضيف لها أخيراً نوع آخر يسمى التعااضديات الجماعية.
- هناك 22 تعااضديات تكافلية - عبارة عن مؤسسات ائتمان تهدف الى ضمان تسديد القروض المصرفية الممنوحة للأعمال ذات الطابع المهني، سواء في مجال الصناعة التقليدية، أو النقل، أو صيد الاسماك، أو تجارة التجزئة.

8) أهمية الابتكار والريادة الاجتماعية في الاقتصاد الاجتماعي/ التضامني

• يشتمل الفصل الختامي على المباحث التالية

1/8) الضرورة أم الاختراع

2/8) نماذج رائدة في الابتكار الاجتماعي

3/8) معايير ارشادية للابتكار



1/8) الضرورة أم الاختراع

- يخلص هذا الفصل الختامي الى تأكيد أهمية الابتكار في مجالات الاقتصاد الاجتماعي/ التضامني باعتباره مجال بكر لا يزال في مراحل تطويره الأولى، وأهم ما يمتاز به أنه مفهوم بيني interdisciplinary يجمع ما بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم الانسانية الأخرى كما أشرنا سابقاً
- ومن أهم العوامل المشجعة على حركة الابتكار في هذا المجال شدة الحاجة الماسة اليه في المجتمعات البشرية، ليس فقط بالنسبة للدول الأقل نمواً وإنما كذلك بالنسبة للدول المتقدمة - علماً أن "الضرورة أم الاختراع"

(2/8) نماذج رائدة في الابتكار الاجتماعي

- في معظم الأحيان لا يتطلب الابتكار طرقاً ملتوية أو وسائل معقدة أكثر من التنبه لأفكار بدهية غابت عن الكثيرين!
- مثلاً ابتكار " التمويل الأصغر" microfinance الذي أحدث به الخبير المصرفي المسلم محمد يونس اختراعاً نظرياً ومؤسسياً كبيراً من حيث امكانية تيسير الخدمة المصرفية للطبقات المحرومة من التمويل المصرفي التقليدي.
- استطاع محمد يونس إحداث هذا الأثر من خلال تأسيس Grameen Bank (بنك قرامين) في بنجلاديش و حاز جائزة نوبل على هذا الابتكار الذي انتشرت تجربته حول العالم وساهمت في حل مشكلات الفقر والاقصاء الاجتماعي.

(2/8) نماذج رائدة في الابتكار الاجتماعي

- كذلك ابتكار «التعاونيات» في القرن التاسع عشر الميلادي كما سبق ذكره للحد من ضغوط النمو الرأسمالي على المجتمع، وابتكار مفهوم "مؤسسة الأعمال الاجتماعية" SE وهما الآن دعامتان أساسيتان في سياسة التوازن الاجتماعي المرتبطة بأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة
- وعليه، ليس هناك معايير معهودة لضبط العمل الابتكاري لأنها في معظم الأحيان تعتمد على المواهب الفردية، ومصادر الإلهام، فضلاً عن معاشية التجارب، واستشعار الظروف الضاغطة للخروج بحل مناسب لمعضلة معينة.

(3/8) معايير ارشادية للابتكار

- مهما يكن الحال، هناك معايير ارشادية مساعدة لحركة الابتكار يمكن إجمالها فيما يلي
- التفهم الجيد والمتعمق للقضية موضوع النظر، سواء من واقع الممارسة العملية أو الملاحظة الدقيقة، أو كليهما
- الاطلاع على رصيد الطرق المختلفة التي درج بها الناس لمعالجة القضية محل النظر وما صدر عنها من دراسات
- محاولة استنباط أفكار جوهرية عن القضية محل النظر والانطلاق منها نحو الابتكار المناسب
- أمثلة للمناقشة؟؟

شكراً لكم